

مؤشرات التقييم الجغرافي لتوزيع السكان وكثافتهم في قضاء الحويجة للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)

أ.م.د. سلطان سعيد فاضل الجبوري

المديرية العامة للتربية في محافظة صلاح الدين

Geographical assessment indicators of population distribution

(1957-2022) and density in Al-Hawija District for the period

Asst. Prof. Dr. Sultan Saeed Fadhel Al-Jubouri / General

Directorate of Education in Salah Al-Din Governorate

المخلص

تحتل الدراسات السكانية أهمية بارزة ضمن فروع الجغرافية البشرية، وزاد الاهتمام بهذا الجانب نتيجة لازدياد عدد السكان، وما يعكسه الآن ومستقبلاً من تباين في توزيعهم وكثافتهم. لذلك فإن حاجة قضاء الحويجة لهذا النوع من الدراسات التي تجسد توزيع السكان وأعدادهم وكثافتهم، يعد من الأمور الضرورية لغرض تسهيل مهمة وضع الخطط التنموية وتحقيق أهدافها تهدف هذه الورقة إلى دراسة التقييم الجغرافي لتوزيع السكان وكثافتهم في قضاء الحويجة، متخذاً من حدود القضاء إطاراً لها ومحدداتاً بالبيانات الإحصائية المتاحة للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٣) وعلى مستوى الناحية، لغرض توضيح مثل هذه الدراسة في المجالات التطبيقية. إذ تم صياغة الفرضية على وجود علاقة تأثير متفاعلة بين نمط التوزيع المكاني للسكان، وبين العوامل الطبيعية والبشرية، وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن ذلك التباين في توزيع وتوضيح العلاقة التفسيرية بينها وبين المتغيرات الجغرافية الأخرى، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي المسند ببعض الأساليب الإحصائية. وتوصلت الدراسة إلى وجود سوء في التوزيع، وذلك من خلال منحنى لورنز حيث أشار إلى أبعاده عن خط التماثل، كما أظهرت الدراسة أن للعوامل الطبيعية أثر واضح في رسم صورة توزيع السكان وتباينها من وحدة إدارية لأخرى. ولغرض خلق نوع من التوازن في توزيع السكان توصي الدراسة بضرورة التوسع في إقامة المشاريع الأروائية وخاصة في المناطق التي تسمح بزيادة السكان والاستيطان فيها، فضلاً عن استخدام نظم المعلومات الجغرافية كأداة وتحليل وإظهار المعلومات ذات البعد المكاني وخصائصها كالمعلومات الطبوغرافية والبشرية ومعلومات التخطيط العمراني وفي جميع مؤسساتها.

ABSTRACT

Population studies are of great importance within the branches of human geography, and interest in this aspect has increased as a result of the increase in the population, and what it reflects now and in the future in terms of variation in their distribution and density. Therefore, the need of Al-Hawija district for this type of study that embodies the distribution of the population, their numbers and their density is one of the necessary matters for the purpose of facilitating the task of setting development plans and achieving their goals. This paper aims to study the geographical assessment of the population distribution and density in Al-Hawija district, taking the district's borders as a framework for it and specifying the available statistical data for the period (1957-2023) and at the district level, for the purpose of employing such a study in applied fields. The hypothesis was formulated on the existence of an interactive influence relationship between the spatial distribution pattern of the population and natural and human factors, and this study came to reveal this variation in distribution and clarify the explanatory relationship between it and other geographical variables, using the descriptive and analytical approach supported by some statistical methods. The study concluded that there is a poor distribution, through the Lorenz approach, which indicated that it is far from the symmetry line. The study also showed that natural factors have a clear impact on drawing the picture of population distribution and its variation from one administrative unit to another. In order to create a kind of balance in population distribution, the study recommends the necessity of expanding the establishment of irrigation projects, especially in areas that allow for population increase and settlement, in addition to using geographic information systems as management, analysis and display of information with a

spatial dimension and its characteristics, such as topographical and human information and urban planning information in all its institutions.

المقدمة.

ان دراسة توزيع السكان وكثافتهم من الموضوعات الهامة لدى الجغرافيين فمن خلالها يتم ابراز العلاقة بين السكان ومكان تواجدهم، واسباب هذا التوزيع، لذا نالت هذه الدراسات اهتمامات الأكاديميين في مختلف التخصصات العلمية ومنها الجغرافية، واخذت قسطاً كبيراً من هذا الاهتمام فمن بين عدد من المشكلات التي يحاول علم الجغرافية حلها، توزيع السكان في منطقة ما، وما ينتج من توقعات التغير في نمط التوزيع مستقبلاً، ودور العوامل الجغرافية المؤثرة في هذا التوزيع (الدوري، ٢٠٠٢، ص ٣٨-٥٩). خاصة إذا علما أن نمط التوزيع الجغرافي للسكان في أي إقليم ما هو الا نتاج تفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تتداخل بشكل مترابط ومعقد في تشكيل الصورة الفعلية لتوزيع السكان، في ذلك الإقليم الجغرافي (غلاب وعبد الحكيم، ١٩٦٣، ص ٢١٥) وفي ضوء اهمية هذا الموضوع، اخذت دول العالم تهتم بدراسة الجوانب التفصيلية لتوزيع السكان واستخدام الطرق الرياضية والإحصائية لمعرفة تركيزهم أم تشتتهم على الحيز المكاني، وذلك لغرض المساهمة في وضع خطط التنمية بصورة علمية صحيحة تشمل جميع سكان الاقليم لان التوزيع السكاني غير العادل يشكل عقبة في سبيل تحقيق اهداف التنمية الوطنية اكثر من غيره من الظواهر الديمغرافية الاخرى (شلس، ١٩٦٥، ص ٧٧) لذا سعت هذه الدراسة للمساعدة في تشخيص وحل العوامل المساهمة في بروز ظاهرة التركيز السكاني في قضاء الحويجة، مع دوافع اخرى منها ان منطقة الدراسة تحتل موقعاً مهماً من الناحية السكانية بالنسبة للمحافظة فهي تحتل المرتبة الثانية بعد قضاء كركوك بالنسبة للحجم السكاني، اضافة الى احتلالها موقعاً جغرافياً واقتصادياً (زراعياً) مهماً، كما حظيت بدراسات عديدة في مجالات الجغرافية الاقليمية والزراعية والتنمية، ولكنها تفتقر لدراسة سكانية تفصيلية، فعلى الرغم من هذه الأهمية للدراسات الخاصة بالتنمية المستدامة، إلا أن المحافظات العراقية تعاني من نقص كبير في البحوث التي تعالج مثل هذه الظاهرة، لذا فقد جاءت هذه الدراسة الخاصة بتحليل مؤشرات التقييم الجغرافي لتوزيع السكان وكثافتهم في قضاء الحويجة، لما لها تأثير بارز في دلائل التنمية المستدامة فيه، فهي من الوسائل الهامة التي تحدد احتياجات دليل التنمية المستدامة ومقوماته في تحقيق الرفاه لأفراد المجتمع. وبذلك فقد تم دراسة البحث وفقاً لثلاث محاور تمثل المحور الأول بدراسة التوزيع المكاني والزمني للسكان في قضاء الحويجة. وتم البناء في هذا المحور على دراسة المحور الثاني الخاص باستخدام مقاييس التركيز السكاني الإحصائية لمعرفة نمط التوزيع السكاني، بنما تناول المحور الثالث دراسة مقاييس التركيز السكاني باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) حاولت الدراسة من تشخيص أبرز العوامل التي تؤدي الى الاختلال في نمط التوزيع المكاني للسكان من خلال دراسة مدخلات البيانات الإحصائية وفقاً لنوع وبيئة السكان في القضاء، وذلك من أجل تشخيص العلاقة الرياضية بين نمط التوزيع وبين العوامل الجغرافية التي أدت اليه وتباينها المكاني لتشخيص الفجوة المكانية في تركيز السكان وكثافتهم في منطقة الدراسة.

مشكلة البحث.

أن التباين المكاني والزمني لتوزيع سكان في قضاء الحويجة تفسره عوامل أثرت في رسم صورة ذلك التوزيع وانعكست على اختلاف تركيز السكان في وحداته الإدارية، تبعاً للعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية فيها، وبهذه المقولة تحدد جملة من التساؤلات منها: ما هي الطرق والأساليب الإحصائية التي يمكن أن تستخدم في الكشف عن طبيعة التوزيع السكاني في منطقة الدراسة؟ ما مدى انعكاس تأثير العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) على التباين المكاني لتوزيع السكان في القضاء؟ كيف يمكن أن تساهم تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في قياس نمط التوزيع السكاني ومعرفة مدى ميله نحو التركيز أم التبعثر والتشتت؟

فرضية البحث.

من المشاكل السابقة يمكن تحديد الفرضية الآتية (اسهمت عدة متغيرات وعوامل جغرافية (طبيعية، ديموغرافية، اقتصادية، اجتماعية، في رسم واقع التوزيع والتركز السكاني داخل القضاء، أدى إلى حدوث اختلال في توزيع السكان بفعل تلك العوامل، مما أدى الى بروز مناطق يتركز فيها السكان وتشتتها وتبعثرها في مناطق أخرى)، وبهذه المقولة تحدد جملة من الفرضيات منها: - هناك العديد من الأساليب والطرق الإحصائية التي يمكن استخدامها في معرفة نمط التوزيع والتركز السكاني في القضاء. شكلت العوامل الطبيعية، الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية بتفاصيلها دوراً مهماً في التباين المكاني للسكان في منطقة الدراسة. أن استخدام بعض طرق التحليل المكاني في بيئة برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) يمكن من خلالها معرفة أنماط التركيز السكاني في منطقة الدراسة.

أهداف الدراسة.

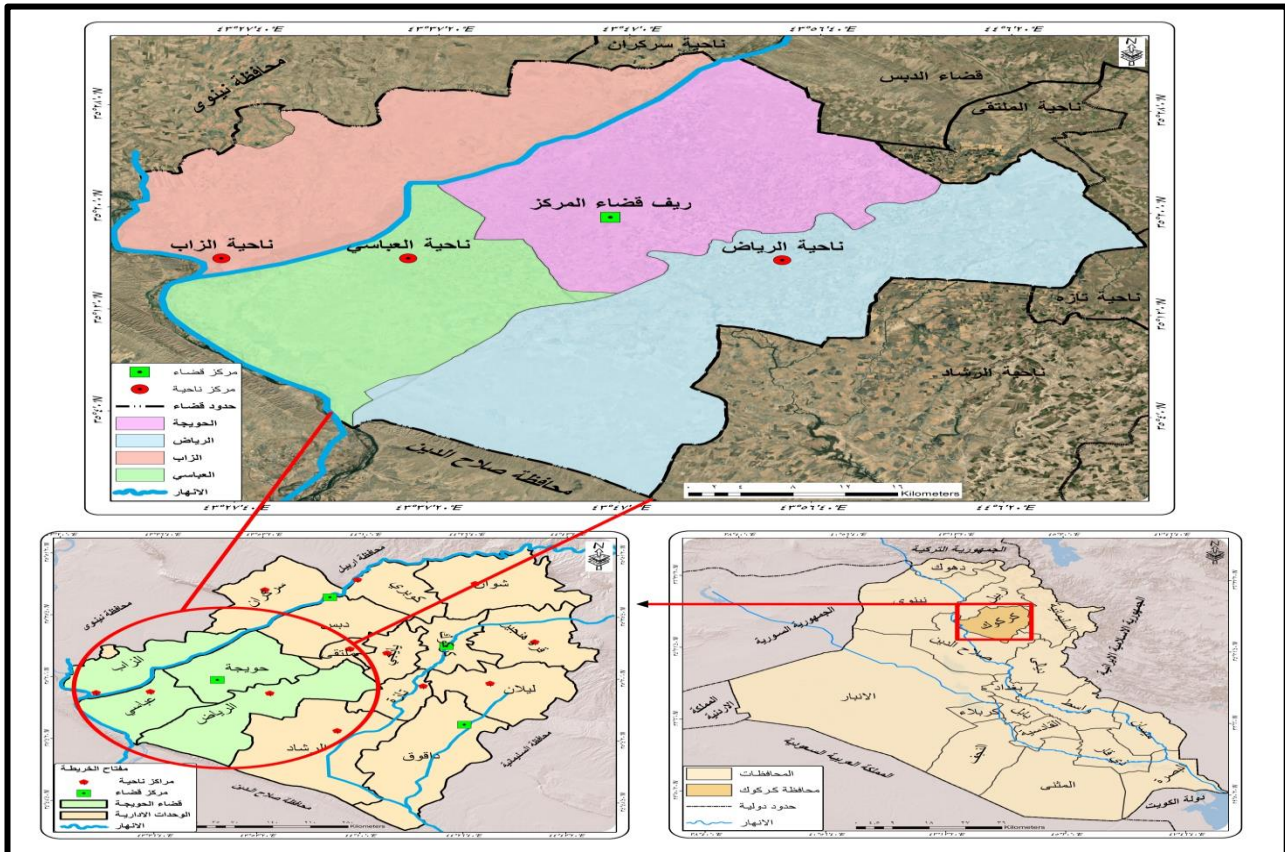
تستهدف الدراسة بشكل أساسي مؤشرات التقييم الجغرافي لتوزيع السكان وكثافتهم في قضاء الحويجة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:-
يهدف هذه البحث الى تحليل التباين المكاني لنمط توزيع السكان في منطقة الدراسة إعطاء صورة واقعية عن طبيعة التوزيع المكاني للسكان في منطقة الدراسة وتوظيف نتائجها الإحصائية في المجالات التطبيقية بما يخدم صناع القرار في وضع الاستراتيجيات السكانية مستقبلاً لأغراض التخطيط والتنمية المستدامة. تسليط الضوء على دور تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وأهميتها في الكشف عن مدى تركيز السكان وتشتتهم المكاني في القضاء.

مناهج الدراسة.

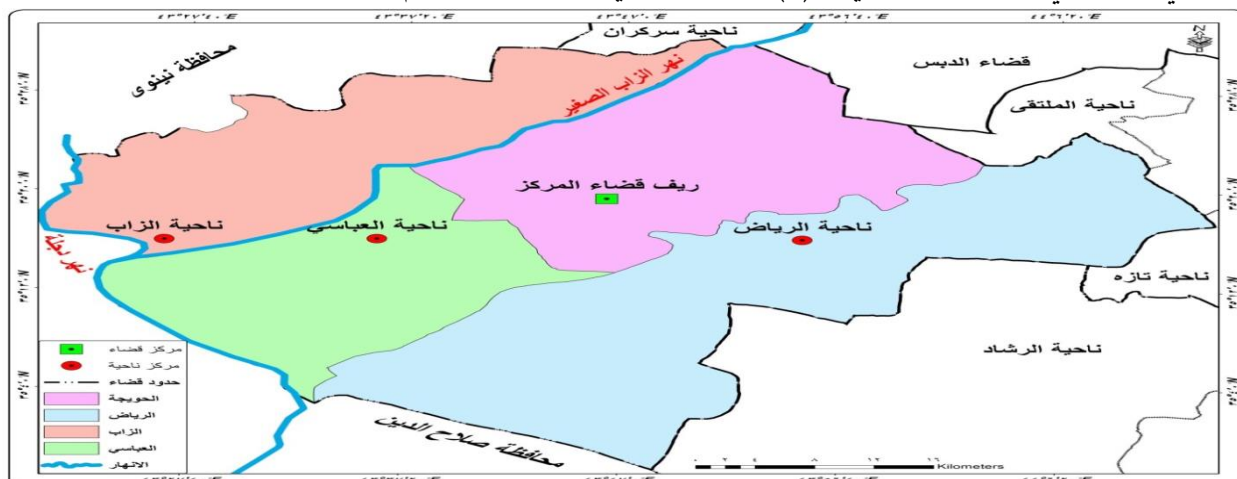
من أجل تحقيق أهداف الدراسة سابقة الذكر، فقد اعتمدت الدراسة على عدداً من المناهج البحثية والأساليب العلمية، منها اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات الجغرافية للتعرف على الواقع السكاني في قضاء الحويجة، كما تم استخدام الأسلوب الإحصائي لقياس التركيز والتشتت السكاني في منطقة الدراسة، فضلاً عن استخدام منهج التقنيات المعاصرة والتطبيقات المتاحة ضمن برنامج (Arc Gis 10.8)، باستخدام الطرق الإحصائية المختلفة لقياس التركيز السكاني بغية الوصول إلى النتائج المرجوة ولتمثيل بيانات الدراسة وبعض الظواهر ذات العلاقة بموضوع البحث.

موقع منطقة الدراسة.

يقع قضاء الحويجة في محافظة كركوك - العراق، وبالتحديد ضمن الأجزاء الشمالية الجنوبية الغربية من محافظة كركوك، وإذ يحده من الشمال قضاء الدبس، ومن جهة الشرق والجنوب الشرقي يحده قضاء كركوك وقضاء داقوق التابعان إدارياً لمحافظة كركوك، ويحده من جهة الغرب التابع لمحافظة أربيل قضاء مخمور التابع إدارياً لمحافظة نينوى، وتجاورة من جهة الجنوب والجنوب الغربي تحده قضاء بيجي والشرقاط والعلم التابعات إدارياً لمحافظة صلاح الدين. إما موقع القضاء الاحداثي (الفاكي) والذي يتحدد بدوائر العرض وخطوط الطول فهو يقع بين دائرتي عرض (٣٠° ٥٧' ٥٣٤ - و ٣٣° ٥٣' ٥٤٣) وبين خطي طول (٢٢° ٥٤٣ - و ١٤° ٥٤٤) شرقاً. خريطة (١) وقد ضمت منطقة الدراسة اربع نواح هي (ناحية مركز القضاء، الرياض، العباسي، الزاب)، خريطة (٢). يشغلن الرقعة الجغرافية البالغة مساحتها (٢٧٢٥,١ كم^٢)، وهي تمثل ما نسبته (٢٦.٨٪) من مجموع المساحة في محافظة كركوك البالغة قرابة (١٠١٦٨) كم^٢. أما عدد السكان القضاء فقد بلغ عدد السكان المسجلين في منطقة الدراسة بحسب التقديرات الرسمية نحو (٣٢٠٥٤٨) نسمة حتى نهاية عام ٢٠٢٣، (وزارة التخطيط، ٢٠٢٢، ص ١٢). خريطة (١) موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعراق ومحافظة كركوك



المصدر: الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية بمقياس ١/١٠٠٠٠٠، و الخريطة الادارية لمحافظة كركوك وقضاء الحويجة بمقياس ١/٢٥٠٠٠٠. من حيث الخصائص الطبيعية، فيحتل القضاء الأراضي السهلية الواقعة على ضفتي نهر الزاب الأسفل حتى التقائه بنهر دجلة، إذ يقع قضاء الحويجة ضمن المنطقة المتموجة (شبه الجبلية) ويتصف السطح في منطقة الدراسة بسيادة الصفة السهلية والخصائص الطبوغرافية لسهل حميرين والذي يغطي أغلب الأراضي في منطقة الدراسة، كما يتصف المناخ في منطقة الدراسة بأنه يخضع إلى خصائص مناخ الاستبس الانتقالي ما بين المناخ الصحراوي ومناخ شرق البحر المتوسط، والذي يكون حاراً جافاً صيفاً بارد ممطر شتاءً، أما التربة فتختلف من مكان لآخر تبعاً لاختلاف التضاريس والمناخ والنبات الطبيعي، وقد ساعدت تلك العوامل الطبيعية في وجود تباين في النشاط البشري ونتيجة لهذا الاختلاف يتباين التوزيع المكاني للسكان في منطقة الدراسة. خريطة (٢) الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة لعام ٢٠٢٢



المصدر: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة كركوك، شعبة ال GIS، الخريطة الإدارية لقضاء الحويجة لعام ٢٠٢٢ ومخرجات برنامج (Arc Gis 10,8).

المبحث الأول التوزيع المكاني لسكان قضاء الحويجة للمدة (٢٠٢٢-١٩٥٧)

يُعد توزيع السكان ذلك الإطار الجغرافي الشامل الذي يحدد علاقة المكان بغيره من الظواهر الطبيعية والبشرية الأخرى، مما يعطي الدلائل المتوقعة لتباينها المكاني (غلاب، ١٩٦٧، ص ٢١٩). لذا تعد دراسة منطقة الدراسة من حيث التوزيع المكاني للسكان، ونمط توزيعهم وكثافتهم، أمر ضروري لغرض تسهيل مهمة صناع القرار في وضع الخطط التنموية وتحقيق أهدافها، لاسيما أن القضاء شهد تطورات عدة على الصعيد الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي، غير أسلوب استخدام الأرض، كما غير صورة توزيع السكان فيه.

١-١. حجم السكان في قضاء الحويجة ومعدلات نموهم السنوية. تعد دراسة السكان بشكل عام نقطة مهمة في مجال إعداد الخطط لأنها تعطي المخطط الرؤيا الحالية والمستقبلية للمتطلبات العامة، لما لذلك من اثر بالغ على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث من المعلوم ان الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمات المختلفة تتأثر بشكل كبير بنمط توزيع وتركز السكان وعليها تحدد الدول البرامج المستقبلية والسياسة التنموية المتبعة من أجل التحكم في تسيير المدينة وتوزيع السكان فيها (الكناني، ٢٠٠٧، ص ٨٣). شهدت قضاء الحويجة زيادة في عدد سكانها منذ مطلع القرن الماضي بعد إنشاء مشروع ري الحويجة، حيث عمل ذلك على استقطاب السكان وتركزهم المكاني، مما زاد من أهمية القضاء، فضلاً عن تحسن الوضع الاقتصادي والمعاشي والصحي، مما زاد من عدد سكانها نتيجة زيادة الولادات وقلة الوفيات إذ تعتمد دراسة تطور السكان على الإحصائيات الرسمية والتي بدأت منذ عام (١٩٥٧). أما المعلومات المتعلقة بالسنوات التي سبقت هذا التاريخ فمعظمها تقديرات. ولعل الجدول (١) وشكل (١) يوضح مراحل نمو السكان لقضاء الحويجة والمحافظة بصورة عامة. النمو السكاني للمدة من (١٩٥٧ - ١٩٧٧) :- امتازت هذه المرحلة انخفاض نسبي لعدد السكان وتضاعفه خلال العشريون سنة اللاحقة، إذ ازداد عدد سكان قضاء الحويجة وفقاً لتعداد عام (١٩٧٧) ضعف عما كان عليه في تعداد عام (١٩٥٧)، ليصل إلى (٦٤٤٣٣) نسمة وازيادة قدرها (٣٢٩٠٠) نسمة ما بين التعدادين (١٩٥٧-١٩٧٧)، وشكل سكان القضاء حوالي (١٣.٠١٪) من سكان المحافظة وهي اعلى مما كانت عليه في سنة (١٩٥٧) حيث وصلت النسبة إلى (٨٪) من سكان المحافظة، وبنسبة زيادة سنوية مقدارها (٣.٦٪)، وهي أعلى من نسبة الزيادة السنوية للمحافظة والبالغة (١.٠١٪)، ما بين (١٩٥٧-١٩٧٧) ويعود سبب ذلك إلى محدودية التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية خلال تلك المرحلة، فضلاً عن التعديلات الإدارية وحركة السكان الداخلية والخارجية.

جدول (١) حجم سكان قضاء الحويجة ومحافظة كركوك ومعدلات نموهم السنوية(*) للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٦٨) العدد (١) تموز لعام ٢٠٢٤

ت	السنة	قضاء الحويجة			محافظة كركوك		
		عدد السكان	الزيادة المطلقة	معدل النمو السنوي	عدد السكان	الزيادة المطلقة	معدل النمو السنوي
١	١٩٥٧	٣١٥٣٣	-	-	٣٩٤٢٤٦	-	-
٢	١٩٧٧	٦٤٤٣٣	٣٢٩٠٠	٣,٦	٤٩٥٤٢٥	١٠١١٧٩	١,١
٣	١٩٨٧	١٠٤٠٦٧	٣٩٦٣٤	٤,٩	٦٠١٢١٤	١٠٥٧٨٩	٣,٢
٤	١٩٩٧	١٧٤٥٧٤	٧٠٥٠٧	٥,٣	٧٥٣١٧١	١٥١٩٥٧	٣,١
٥	٢٠٠٩	٢٥٦١٤٩	٨١٥٧٥	٣,٥	١٣٢٦٨١٦	٥٧٣٦٤٥	٤,٨
٦	٢٠٢٢	٣٢٥٠٢٤	٦٨٨٧٥	١,٩	١٧٧٠٧٦٥	٤٤٣٩٤٩	٢,٣
٧	٢٠٢٢-١٩٥٧	٢٠٢٢-١٩٥٧	٢٩٣٤٩١	٣,٧	-	١٣٧٦٥١٩	٢,٣

المصدر:-

- ١- المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، الدليل العام لتسجيل النفوس لسنة ١٩٥٧، الجزء الخاص بلواء كركوك ولواء الموصل، ص ١١٢-١١٣.
 - ٢- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧، الجزء الخاص بمحافظة التأميم، جدول ٢٢ ص ٢٣.
 - ٣- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧، الجزء الخاص بمحافظة التأميم، جدول ٢٢ ص ٥٧.
 - ٤- جمهورية العراق، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧، الجزء الخاص بمحافظة التأميم، جدول ٢٢ ص ٧٦.
 - ٥- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة إحصاء كركوك، تقديرات توزيع سكان محافظة كركوك حسب البيئة والجنس وعلى مستوى الوحدات الادارية لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠٢٢.
- (*) تم أستخراج نسبة الزيادة السنوية حسب المعادلة التالية:

$$r = \left(\sqrt[t]{\frac{P_i}{P_o}} - 1 \right) \times 100$$

حيث أن r = نسبة الزيادة السنوية.

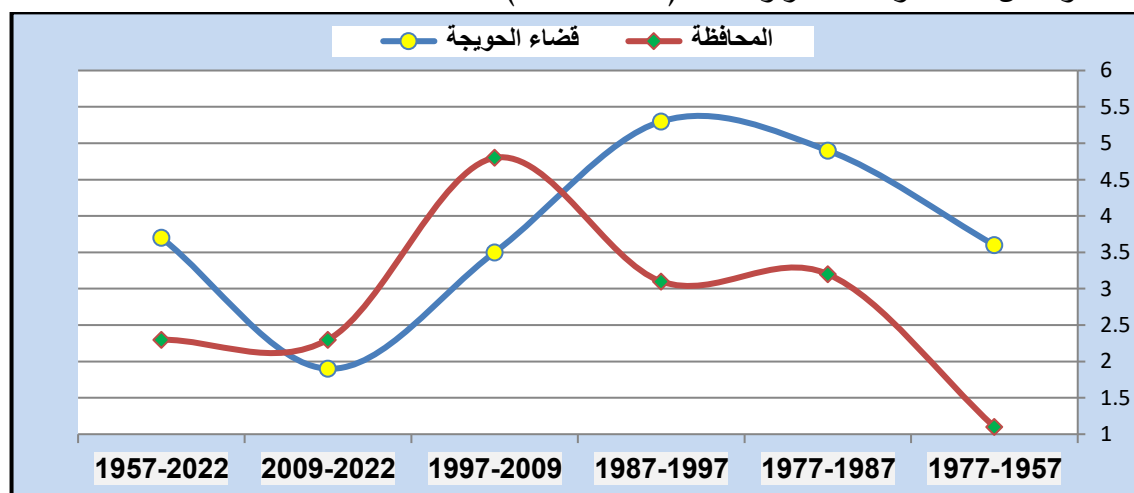
P_i = عدد السكان في التعداد اللاحق.

P_o = عدد السكان في التعداد السابق.

t = عدد السنوات بين التعدادين.

- ينظر:- طه حمادي الحديشي، جغرافية السكان، ط٢، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٠، ص ٣٠٨.

شكل (١) معدلات نمو سكان القضاء ومحافظة كركوك للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)



المصدر: الباحث اعتماداً على معطيات جدول رقم (١) ومخرجات برنامج (Excel). النمو السكاني للمدة من (١٩٧٧-١٩٨٧): - وصل عدد سكان القضاء في تعداد سنة (١٩٨٧) إلى (١٠٤٠٦٧) نسمة بينما بلغ معدل النمو السكاني نحو (٤.٩٪) وهو أكبر بكثير من معدل نمو المحافظة الذي بلغ (٣.٢٪)، وشكل سكان القضاء نسبة (١٧.٣١٪) من سكان المحافظة في عام (١٩٨٧)، وهذه الزيادة في نسبة السكان تعود إلى أن مجتمع منطقة الدراسة مجتمع زراعي وهناك رغبة عالية في تعدد الزوجات لوجود نظرة قبلية باعتبار كثرة الأنجاب تعتبر مصدر قوة اقتصادية واجتماعية. النمو السكاني للمدة من (١٩٨٧-١٩٩٧): - تميزت هذه المرحلة بنمو سريع غير طبيعي، إذ وصل عدد سكان المدينة في بداية هذه المرحلة (١٩٨٧) إلى (٣٠٧٤٦٣) نسمة واستمر سكان القضاء في الزيادة ليصل إلى (١٧٤٥٧٤) نسمة، في عام (١٩٩٧) وبمعدل نمو سنوي (٥.٣٪) وبنسبة (٢٣.١٨٪) من مجموع سكان المحافظة وهذه نسبة كبيرة حيث أصبح ربع سكان المحافظة يسكنون في القضاء، وهذه الزيادة في نسبة السكان ناتجة عن الهجرة من المدينة إلى الريف في هذه الفترة، سيما بعد الحصار الاقتصادي الذي فرض مجلس الأمن على العراق، مما أدى ذلك إلى ارتفاع نسب الزيادة الطبيعية في الريف بحكم العادات الاجتماعية واستمرار تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى العمل في النشاط الزراعي بعد ارتفاع المردود الاقتصادي للزراعة خاصة في فترة الحصار الاقتصادي، وتوزيع أراضي مشروع ري كركوك، مما أدى إلى هجرة وافده نحو القضاء. النمو السكاني للمدة من (١٩٩٧-٢٠٠٩): - تميزت هذه المرحلة بانخفاض معدل النمو السنوي إلى (٣.٥٪) مقارنة بمعدل نمو المحافظة الذي بلغ (٤.٨٪) بينما بلغ عدد السكان في القضاء قرابة (٢٥٦١٤٩) نسمة، عام (٢٠٠٩) وأن انخفاض معدل النمو يعزى ظروف الحرب التي شهدتها العراق وما تبعها من نتائج سلبية، أدت إلى تدهور الوضع المعاشي في القضاء. النمو السكاني للمدة من (٢٠٠٩-٢٠٢٢): بالنسبة لهذه المرحلة ارتفع عدد سكان القضاء ليصبح (٣٢٥٠٢٤) نسمة وبنسبة زيادة سنوية (١.٩٪) وهي أقل من السنوات السابقة، ويعود سبب هذا الانخفاض في عدد سكان لقضاء الحويجة ما بين عامي ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢٢ إلى سيطرة العصابات الإرهابية على قضاء الحويجة للفترة الممتدة من (٢٠١٤/٦/١٠ إلى ٢٠١٧/١٠/١٦) ونزوح العديد من العوائل من القضاء وعدم عودة الكثير منهم إلى الآن، فضلاً عن قلة الدعم الحكومي لقطاع الزراعة. مما سبق يتبين أن عدد سكان القضاء يتجه نحو الزيادة بصورة مستمرة خلال مدة الدراسة (١٩٥٧-٢٠٢٢)، مع تباين في معدلات نموهم السنوية تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العراق عامة ومنطقة الدراسة خاصة. كما أن تأثير النظم الاقتصادية والاجتماعية تعد من أبرز سمات انخفاض معدل المواليد بسبب تنظيم الأسرة وتحديد النسل وارتفاع الوعي الثقافي والاجتماعي ومستوى الدخل لسكان المنطقة.

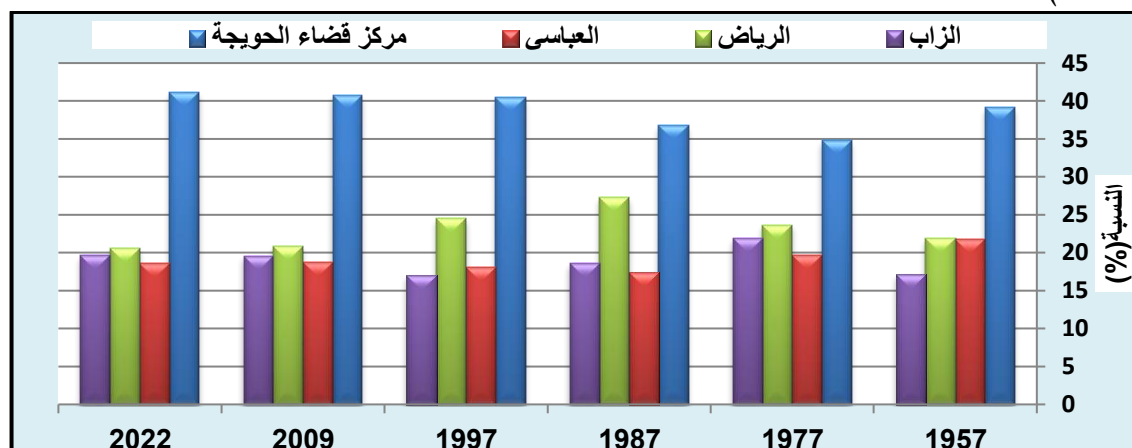
٢-١. توزيع السكان في قضاء الحويجة بحسب الوحدات الإدارية. أن دراسة التوزيع الكمي والنسبي للسكان تعطي صورة جيدة عن توزيع السكان وتباينهم النسبي بين منطقة وأخرى، وكذلك توضح الأهمية النسبية التي تحتلها كل وحدة إدارية من مجموع السكان، وأن هذه النسبة واختلافها زمانياً ومكانياً يمكن أن تشير إلى الأهمية المكان وتطور الأهمية وتفسير أسباب تطورها وتغيرها اعتماداً على البيانات الرقمية التي يمكن الحصول عليها من التعدادات والتقديرات السكانية الرسمية (عثمان، العكيلي، ٢٠٢٠، ص ١٠٣). ودائماً ما يستخدم هذا التوزيع لأنه يعد أكثر وضوحاً لمقارنة ما حصل في التوزيع العددي للسكان، ويتطلب الأمر تحليل التوزيع النسبي حسب الوحدات الإدارية، وتغيير هذا التوزيع من تعداد لآخر لبيان اسباب وعوامل هذا التغير. تعد طريقة دراسة التوزيع النسبي للسكان لأي منطقة على وحداتها الإدارية من أكثر الطرق استعمالاً، فهي تبين توزيع المجموع بين اجزائه المختلفة، إذ يلحظ من جدول (٢) الذي يبين التوزيع النسبي لسكان القضاء حسب الوحدات الإدارية، الذي أعطى صورة واضحة عن توزيع السكان والذي شهد تبايناً خلال مدة الدراسة ويمكن توضيحه بما يلي: يتبين من خلال معطيات جدول (٢)، أن ناحية مركز قضاء الحويجة تصدرت بقية الوحدات الإدارية من حيث حجم السكان وبنسبة مقدارها (٣٩,٢٪) من مجموع سكان القضاء في عام ١٩٥٧، والسبب في ذلك يعود إلى أنها تمثل مركز للقضاء، ثم تلتها ناحيتا الرياض والعباسي بنسبة (٢١,٨٪) لكل منهما، ثم ناحية الزاب (١٧,٢٪). جدول (٢) التوزيع النسبي لسكان قضاء الحويجة بحسب الوحدات الإدارية للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)

السنة	مركز قضاء الحويجة	العباسي	الرياض	الزاب	المجموع
١٩٥٧	٣٩,١٩	٢١,٨٢	٢١,٨٤	١٧,١٥	١٠٠
١٩٧٧	٣٤,٨١	١٩,٦٩	٢٣,٦٣	٢١,٨٧	١٠٠
١٩٨٧	٣٦,٧٩	١٧,٤٣	٢٧,٢٤	١٨,٥٥	١٠٠

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٦٨) العدد (١) تموز لعام ٢٠٢٤

١٩٩٧	٤٠,٥٠	١٨,٠٠	٢٤,٥٠	١٧,٠٠	١٠٠
٢٠٠٩	٤٠,٧٤	١٨,٧٩	٢٠,٨٩	١٩,٥٨	١٠٠
٢٠٢٢	٤١,١٥	١٨,٥٩	٢٠,٦٣	١٩,٦٣	١٠٠

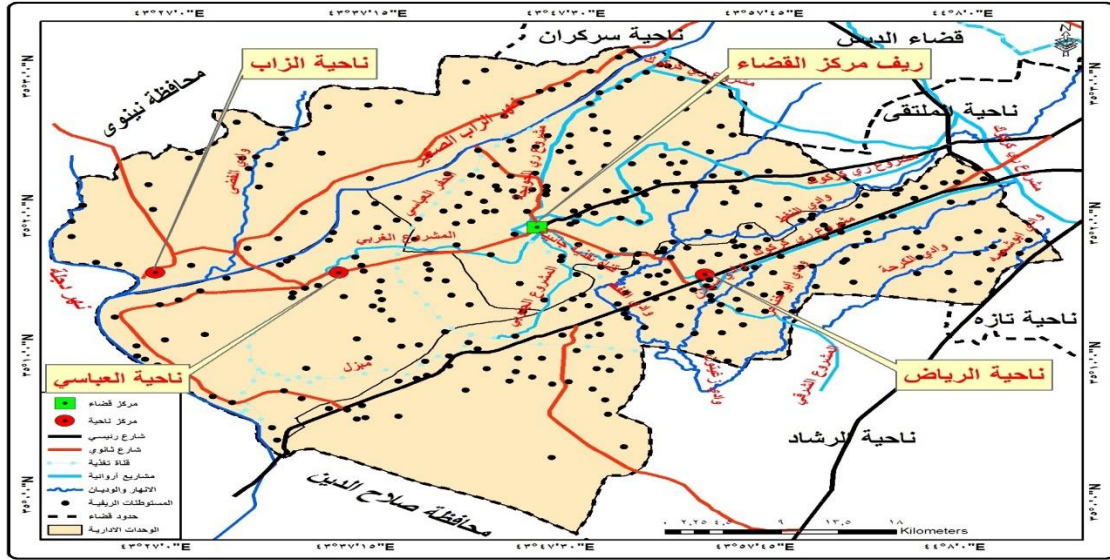
المصدر: من عمل الباحث بالأعداد على بيانات ملحق رقم (١) شكل (٢) التمثيل النسبي لسكان قضاء الحويجة بحسب الوحدات الإدارية للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)



المصدر: الباحث اعتمد على معطيات جدول رقم (٢) ومخرجات برنامج (Excel). حافظت الوحدات الإدارية على مراتبها في تعداد ١٩٧٧، إذ بلغت نسبة سكانها (٣٤,٨٪) بالنسبة لناحية المركز، وهي منخفضة بتغير نسبي بلغ (-٤,٣٪) وسبب ذلك يعود إلى الهجرة إلى خارج القضاء خاصة إلى مركز المحافظة بسبب انخفاض المستوى المعيشي والتردي الكبير للوضع الاقتصادي، يقابله توسع المؤسسات الحكومية الإدارية والخدمية في المحافظة، ثم توفر العمل وبأجور أعلى مما هي عليه في القضاء. أما ناحية الرياض فقد شهدت انخفاضا أيضاً وبتغير نسبي بلغ (-٢,٧٪)، وشهدت ناحيتا الزباب والعباسي ارتفاعاً في نسبة سكانهم، ويرد سبب ذلك إلى استقرار السكان واستحداث مراكز الوحدات الإدارية فيها. أما خلال تعداد ١٩٨٧، فقد استمرت ناحية المركز بتصدرها بقية الوحدات بنسبة (٣٦,٧٩٪) تلتها ناحية الرياض والتي ارتفعت نسبة سكانها إلى (٢٧,٢٤٪) والسبب في ذلك يعود إلى أنها شهدت حركة للسكان من بقية الوحدات ومن خارج القضاء للحصول على أراضي زراعية ضمن مشروع ري الحويجة، ثم تلتها ناحية الزباب بنسبة مقدارها (١٨,٥٥٪)، بعد ذلك جاءت ناحية العباسي التي أنخفضت نسبتها إلى (١٧,٤٣٪) وسبب ذلك يعود إلى حركة سكانها إلى الوحدات الإدارية الأولى والثانية، فضلاً عن توسع حدود ناحية المركز لتضم معظم المستوطنات التي كانت تعود لناحية العباسي. وفي فترة التعداد اللاحقة، فقد حافظت الوحدات الإدارية على ترتيبها، حيث احتلت ناحية المركز الصدارة طيلة فترة الدراسة، تلتها ناحية الرياض ثم الزباب والعباسي، وقد بلغت قيمة التوزيع النسبي للوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٢ نحو (٤١,١٥٪) لناحية مركز القضاء، (٢٠,٦٣٪) ناحية الرياض، (١٩,٦٣٪) ناحية الزباب ثم (١٨,٥٩٪) ناحية العباسي. نستنتج مما سبق أن ناحية المركز تحتل المرتبة الأولى وسبب ذلك يعود إلى أثارها بالأنشطة الاقتصادية المتمثلة بوفرة مياه الري والأراضي الزراعية، زيادة على العمليات التجارية التي ظهرت بشكل كبير في الفترة الأخيرة، كذلك أستحوذ القضاء على معظم المؤسسات الإدارية.

٣-١. التوزيع الفعلي للسكان في قضاء الحويجة يعبر التوزيع الفعلي عن التعبير الحقيقي أو الواقعي لأماكن تواجد السكان في منطقة ما خلال مرحلة زمنية محددة، أي أنه يكشف عن الصورة الحقيقية لتوزيع السكان وكيفية تركيزهم وانتشارهم وبيان أعدادهم في الوحدات المساحية المختلفة (الزيادي، ٢٠١٧، ص ٣٤٧). وللحصول على معطيات هذا الدليل تم اللجوء إلى استخدام بيانات السكان للمستوطنات الريفية في القضاء، ولقد تم اعتماد المواقع الإحداثية للمستوطنات الريفية على أنها مؤشر لتحديد التجمعات السكانية بحسب أحجامها الحقيقية في منطقة الدراسة خريطة (٣)، ثم وزعت أعداد السكان وفق عدد مماثل لهم من النقاط على المساحات الجغرافية التي يشغلونها في كل وحدة إدارية، إذ يعكس مدى التباين الواضح في توزيع السكان بين منطقة وأخرى، بحيث يظهر التركيز الشديد والكثافة العالية للسكان في بعض المناطق لاسيما مراكز الوحدات الإدارية، بينما يتخذ التوزيع شكلاً منتشراً أو خطياً مع امتداد مجاري الإودية الموسمية والمشاريع الإروائية في مناطق أخرى، وبناء على ذلك يمكن تمييز عدة أشكال أو أنماط توزيعية للسكان في منطقة الدراسة، على النحو الآتي:-

١- نمط توزيع السكان الخطي. يتميز هذا النمط بتوزيع السكان على شكل امتداد خطي بمحاذاة الأنهار، وعلى طول طرق النقل، وذلك لأرتباط السكان بتلك الظواهر في حياتهم الاقتصادية، ويمكن ملاحظة هذا النمط بشكل واضح على امتداد نهر الزاب الأسفل والمشاريع الإروائية وخاصة في ناحية المركز، والأجزاء الجنوبية لناحية الزاب، والأجزاء الشمالية لناحية الرياض والعباسي، كما أن لطرق النقل أيضاً أثر في ظهور هذا النمط من التوزيع، حيث ساهمت تلك الطرق بظهور بعض التجمعات السكانية، وامتدادها على طول الطريق، ويظهر ذلك جلياً في توزيع السكان في ناحية الرياض الواقعة على طريق (كركوك-بيجي) والأجزاء الوسطى والشمالية من ناحية المركز، لوقوعها على طريق (كركوك-الحيوجة)، والذي يسمى محلياً بطريق المنزل. خريطة (٣) التوزيع الفعلي لسكان قضاء الحيوجة لعام ٢٠٢٢



المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الزراعة، مديرية زراعة كركوك، قسم الأراضي، خريطة المستوطنات الريفية في قضاء الحيوجة لعام (٢٠٢٢)، ومخرجات برنامج (Arc Gis 10,8).

٢- نمط توزيع السكان المتجمع. يتصف توزيع السكان بهذا النمط بتقارب المستوطنات من بعضها البعض، وعلى شكل مجاميع تفصلها عن المجاميع الأخر مسافات متقاربة، وهناك عدة عوامل جغرافية لعبت دوراً مهماً في ظهور هذا النمط في منطقة الدراسة، فأنسباط السطح ولاسيما أن منطقة الدراسة يغلب عليها الطابع السهلي، كذلك أقترن ذلك بوفرة مياه الري والتربة الصالحة للزراعة، متمثلة بالأجزاء التي يغطيها مشروع ري الحيوجة، كما يظهر هذا النمط بشكل واضح في المناطق التي تم إيصال مياه الري إليها عن طريق مشروع ري كركوك ممثلة بالأجزاء الشمالية التابعة لناحية المركز وناحية الرياض.

٣- نمط توزيع السكان المبعثر. تعد طبيعة مصادر المياه العامل المتحكم في ظهور هذا النمط في منطقة الدراسة، إذ يظهر توزيع السكان في المناطق التي تعتمد على الزراعة الدائمة، وتعتمد على مياه الآبار كمصدر لمياه الشرب، بشكل متباعد، وبغير انتظام، وحتى الآبار التي تم إنشاؤها لغرض القيام بعمليات زراعية فأن السكن بالقرب من تلك الآبار، يقتصر على مالك الأرض، أو أبناءه أحياناً. ويسود امتداد هذا النمط من التوزيع في جميع وحدات منطقة الدراسة، إذ يكشف النظر إلى خريطة التوزيع الفعلي الانتشار المتباعد للسكان في الأجزاء الوسطى لناحية الزاب والأجزاء الجنوبية لناحية الرياض، كما يشغل هذا النمط أيضاً مساحات واسعة من ناحية العباسي، ويتكرر ظهوره بشكل أكثر وضوحاً في ناحية الزاب والرياض، حيث تتصف النقاط الممثلة للتجمعات السكانية بقلة عددها وتبعثرها على مساحات واسعة، بحيث تظهر النقاط تقارب كبيراً باتجاه المراكز الحضرية، بينما تنتشر عبر مسافات متباعدة بشكل عشوائي وغير منظم في بقية الأجزاء.

١-٤. الكثافة العامة في قضاء الحيوجة. تعد الكثافة السكانية العامة من أسهل أنواع المقاييس، إذ تظهر العلاقة بين الأرض والسكان عن طريق قسمة عدد سكان منطقة ما على المساحة الكلية لتلك المنطقة وبذلك تدخل ضمنها الأراضي ذات الاستخدام الحضري والريفي وغيرها، فيكون الناتج عدد الأفراد المفترض وجودهم في وحدة قياس المساحة في تلك المدينة، لذا تعد الكثافة العامة وسيلة نافعة توضح التباين في توزيع السكان وكثافته على رقعة الأرض الجغرافية (الحديثي، مصدر سابق، ص ٦٤٢). وبالنسبة لمنطقة الدراسة، فقد بلغت الكثافة السكانية الحسابية العامة فيها لعام (٢٠٢٢) نحو (١١٩.٢٧)، نسمة/كم^٢، يتضح من الجدول (٣)، أن هناك تبايناً في الكثافة السكانية الحسابية بحسب الوحدات الإدارية، والتي تم تقسيمها إلى ثلاث مستويات وفق مقدار كثافتها السكانية كما موضح في جدول (٣) وخريطة (٤) وعلى النحو الاتي: - المستوى الأول (أكثر من

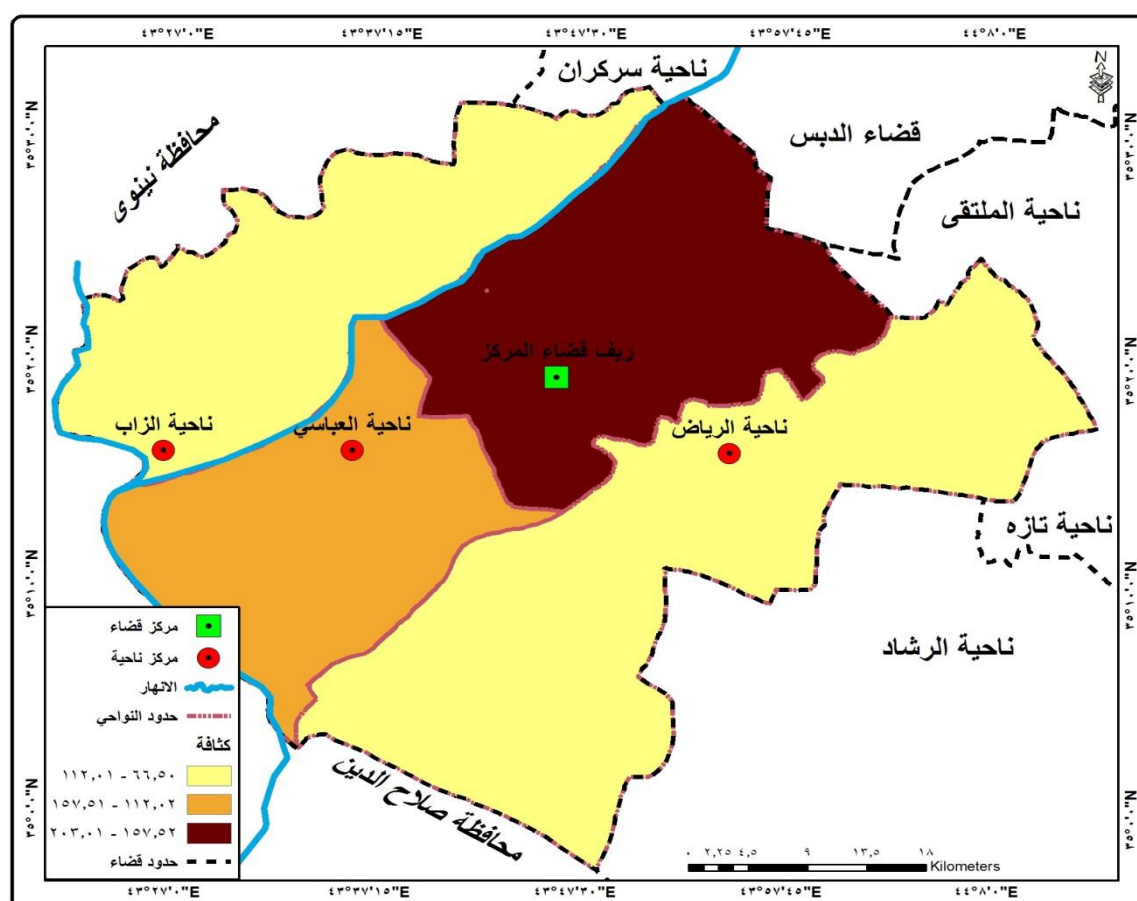
١٥٧.٥٢) نسمة/كم^٢:- يمثل هذا المستوى مناطق الكثافة السكانية المرتفعة، ويضم مركز قضاء الحويجة فقط، مستحوذاً على نسبة (٤١.١٥٪) من إجمالي السكان، أي ما يقارب ثلث سكان منطقة الدراسة يتركزون على (٢٣.٨٤٪) من إجمالي المساحة الكلية للقضاء. المستوى الثاني (١١٢.٠٢ - ١٥٧.٥١) نسمة/كم^٢:- انفردت ناحية العباسي بهذا المستوى الذي يمثل الكثافة السكانية المتوسطة، إذ ضمت لوحدها (١٨.٥٩٪) من المجموع الكلي لسكان منطقة الدراسة، مقابل ما نسبته (١٨.٧٦٪) من إجمالي المساحة، وبذلك تميل الكثافة العامة للتوازن النسبي إلى حد ما ضمن هذا المستوى. المستوى الثالث (أقل من ١١٢.٠١) نسمة/كم^٢:- ضم هذا المستوى كل من ناحية الزاب الرياض اللتان يمثلان الكثافة السكانية المنخفضة، حيث بلغت (١٠٩.٣٥، ٦٨.٢١) نسمة/كم^٢ على التوالي، حيث المعدلات المنخفضة للكثافة ومناطق التخلخل السكاني، على الرغم من نسبة سكان الناحيتان المعتبرة التي بلغت (١٩.٦٣٪، ٢٠.٦٣٪) من حجم السكان الإجمالي، إلا أن اتساع رقعتهما الجغرافية التي تشغل (٢١.٤٦٪، ٣٦.١٣٪) على التوالي من إجمالي المساحة الكلية لمنطقة الدراسة أدى إلى انخفاض الكثافة السكانية العامة فيهما.

جدول (٣) الكثافة العامة لسكان قضاء الحويجة بحسب الوحدات الإدارية لعام (٢٠٢٢)

الوحدة الإدارية	المساحة كم ^٢	%	عدد السكان ٢٠٢٢	%	الكثافة نسمة/كم ^٢
مركز قضاء الحويجة	٦٤٨,٤	٢٣,٨٤	١٣٣٧٣٦	٤١,١٥	٢٠٦,٢٦
العباسي	٥١٠,٢	١٨,٧٦	٦٠٤٢٦	١٨,٥٩	١١٨,٤٤
الرياض	٩٨٢,٩	٣٦,١٣	٦٧٠٤٥	٢٠,٦٣	٦٨,٢١
الزاب	٥٨٣,٦	٢١,٤٦	٦٣٨١٧	١٩,٦٣	١٠٩,٣٥
المجموع	٢٧٢٥,١	١٠٠	٣٢٥٠٢٤	١٠٠,٠٠	١١٩,٢٧

المصدر:- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة إحصاء كركوك، تقديرات توزيع سكان محافظة كركوك حسب البيئة والجنس وعلى مستوى الوحدات الادارية لعامي ٢٠٢٢.

خريطة (٤) الكثافة العامة لسكان قضاء الحويجة بحسب الوحدات الإدارية لعام (٢٠٢٢)



المصدر: تنظيم الباحث اعتماداً على بيانات جدول (٣) ومخرجات برنامج (Arc Arc Gis 10.8).

المبحث الثاني مؤشرات التقييم الجغرافي لتوزيع سكان قضاء الحويجة للمدة (٢٠٢٢-١٩٥٧)

يلجأ جغرافيو السكان إلى عدد من الوسائل أو الطرائق الإحصائية لتحليل التوزيع المكاني للسكان، إذ أن هذا التوزيع لا يتم بصورة منتظمة بين المناطق المختلفة، فالتوزيع يتباين من منطقة لأخرى سواء كان تركزاً أم تشتتاً بحسب تأثير المتغيرات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، وتكون أغلب مقاييس توزيع السكان الإحصائية عبارة عن أرقام نسبية، اعتيادية وقد تحول إلى نسب مئوية، تعبر عن علاقة بين عددين لظاهرة جغرافية معينة، مما تعطي تصور أفضل مما لو وضعت بشكل أرقام مطلقة (الحسناوي، مصدر سابق، ص ١٣٧). ومن الطرق الإحصائية التي تستخدم للكشف عن نمط توزيع السكان أبرزها ما يلي:-

رابعاً: نسبة التركيز السكاني في منطقة الدراسة :

١-٢. نسبة التركيز السكاني (Concentration Ratio).

هي أحد الطرق المستعملة لقياس درجة التركيز أو التشتت للسكان في أي منطقة، أي أنها تكشف عن الضغط السكاني فوق الحيز المساحي من الأرض القائمين عليها، ويحكم من خلال نسبة التركيز على شكل التوزيع هل هو مشتت أو يميل للتركز، وبحسب التركيز السكاني من خلال المعادلة الآتية (الجبوري، ٢٠١١، ص ٨)، نسبة التركيز = $\frac{2}{1}$ مج س - ص حيث أن: - س = النسبة المئوية لمساحة الوحدة الإدارية إلى جملة مساحة المنطقة. ص = النسبة المئوية لعدد سكان الوحدة الإدارية إلى إجمالي سكان المنطقة. مج = مجموع الفرق بين النسب مع إهمال الإشارة. (السعدي، ٢٠١٤، ص ١٤٩). فإذا كانت النسبة تساوي (صفرًا) فإنَّ التركيز مثالي أمَّا إذا ابتعدت النسبة عن الصفر فأفَّه يزداد تركيز السكان. وينتج عن تطبيق المعادلة السابقة قيم متباينة تقاس حسب مؤشرات رقمية تعرف باسم معيار درجة التركيز أو مستويات التركيز وهي كالآتي:-

مستويات التركيز	التقييم	الوصف
٢٤ - ٠	متساوي التوزيع	أي ميل السكان إلى الانتشار المنتظم
٤٩ - ٢٥	متساوي التوزيع إلى حد ما	أي ميل السكان للانتشار المنتظم إلى حد ما.
٧٤ - ٥٠	متوسط التركيز	أي ميل السكان إلى التركيز إلى حد ما.
١٠٠ - ٧٥	شديد التركيز	أي ميل السكان للتركز الشديد .

المصدر:- باسم عبد العزيز عمر عثمان، عدنان عناد غياط العكيلي، جغرافيات السكان اسس وتطبيقات، ط١، مكتبة دجلة، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٤١١. ويتطبيق معادلة نسبة التركيز على منطقة الدراسة من خلال جدول (٤) والشكل (٣)، يتضح أن نسبة التركيز لمنطقة الدراسة بلغت (١٨.٥١٪) في عام ١٩٥٧، و (١٢.٤١٪) عام ١٩٧٧، أي أنها انخفضت بنسبة (٦.١٪)، وإذا ما استثنينا نسبة التركيز لعام ١٩٥٧ التي بلغت فيه نسبة التركيز (١٨.٥١٪) أي أنها تميل نحو التشتت والسبب في ذلك يعود إلى عدم الاستقرار لمعظم سكان منطقة الدراسة. فإن بيانات الجدول (٥) تشير إلى انتشار سكان منطقة الدراسة على مساحته بصورة اقتربت من المثالية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، فلم تزد فيه نسبة التركيز على (١٥٪) أبداً، أما في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد وعشرين، ومع زيادة عدد سكان الوحدات الإدارية في قضاء الحويجة باطراد خصوصاً سكان المراكز الحضرية زادت نسبة التركيز على (١٥٪)، وبلغت أقصاها عام ٢٠٢٢؛ نتيجة لزيادة الفارق بين نسبة السكان والمساحة في ناحية المركز إلى نحو (١٧.٣١٪) في هذا العام، وعلى كل حال تعد هذه النسب التي يبينها الجدول متمشية تماماً مع جغرافية القضاء الطبيعية والسكانية؛ نتيجة وجود تناسق مكاني بين مساحات النواحي وأعداد سكانها. أي أنَّ نسبة التركيز السكاني في منطقة الدراسة تميل إلى التركيز وتبتعد عن التشتت في عموم منطقة الدراسة للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)

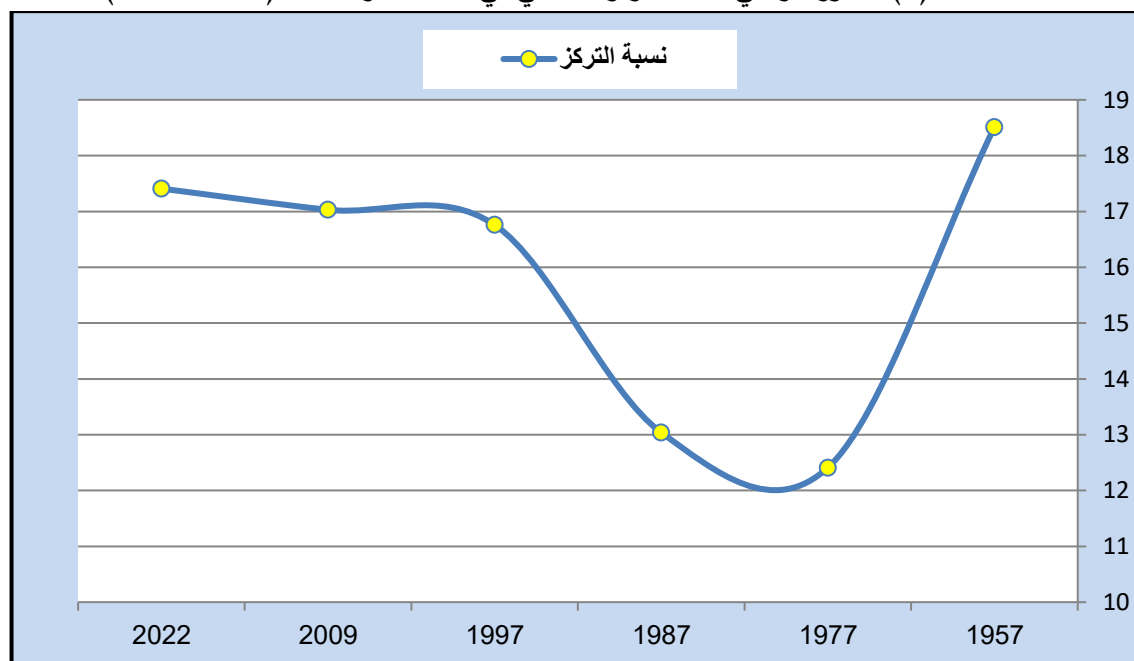
مجلة الجامعة العراقية المجلد (٦٨) العدد (١) تموز لعام ٢٠٢٤

جدول (٤) نسبة التركيز السكاني في منطقة الدراسة بحسب الوحدات الإدارية للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)

السنة	مركز قضاء الحويجة	الفرق الموجب (س)-(ص)	الفرق الموجب (س)-(ص)	الفرق الموجب (س)-(ص)	الرياض	الزباب	المجموع	نسبة التركيز
١٩٥٧	١٥,٣٥-	٣,٠٦-	١٤,٢٩	٤,٣١	٣٧,٠١	١٨,٥١		
١٩٧٧	١٠,٩٧-	٠,٩٣-	١٢,٥٠	٠,٤١-	٢٤,٨١	١٢,٤١		
١٩٨٧	١٢,٩٥-	١,٣٣	٨,٨٩	٢,٩١	٢٦,٠٨	١٣,٠٤		
١٩٩٧	١٦,٦٦-	٠,٧٦	١١,٦٣	٤,٤٦	٣٣,٥١	١٦,٧٦		
٢٠٠٩	١٦,٩٠-	٠,٠٣-	١٥,٢٤	١,٨٨	٣٤,٠٥	١٧,٠٣		
٢٠٢٢	١٧,٣١-	٠,١٧	١٥,٥٠	١,٨٣	٣٤,٨١	١٧,٤١		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١، ٢). كما يلاحظ أيضاً تباين الفرق المطلق بين نسب المساحة ونسب السكان، فهناك وحدات إدارية شديدة التركيز تتفوق بها نسبة السكان على المساحة، كما في مركز قضاء الحويجة، في حين يتفوق الرصيد النسبي للمساحة على السكان في الوحدات الأخرى المتمثلة بنواحي الرياض والزباب والعباسي، وعلى هذا الأساس يمكن ان تصنف وحدات منطقة الدراسة إلى صنفين أساسيين بحسب الفرق المطلق بين نسبة السكان ونسبة المساحة، الصنف الأول يحمل الإشارة الموجبة وتكون طاقته الاستيعابية مفتوحة لاستقبال السكان، ويعكس حالة التوزيع المنتشر أو المتباعد للتجمعات السكانية، أما الصنف الآخر فيحمل الإشارة السالبة، بسبب اشتداد الضغط السكاني على الوحدة المساحية، ويمثل حالة التوزيع المتجمع أو المتكثف للسكان، وهذا ما يستدعي التخطيط لإعادة توزيع السكان بشكل يعيد للخريطة توازنها الطبيعي، وفق استراتيجيات وسياسات سكانية منظمة ومدروسة.

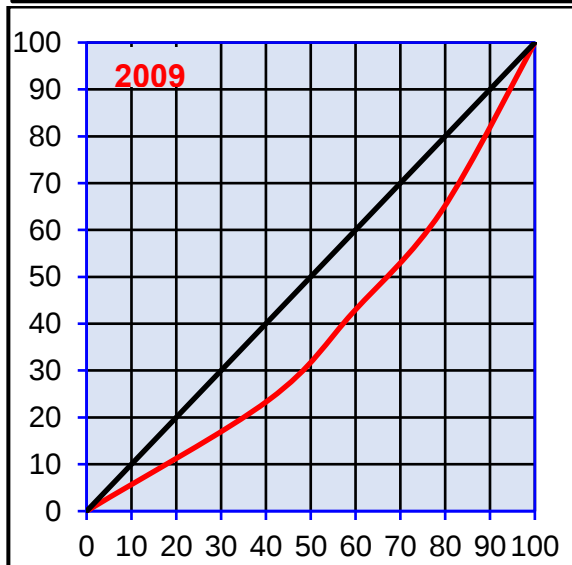
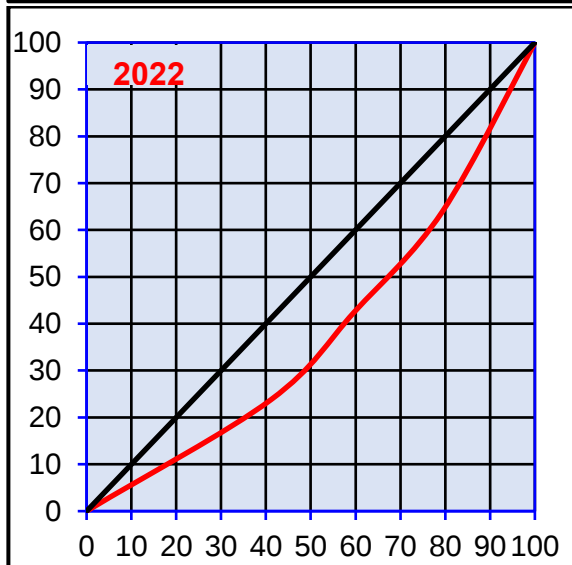
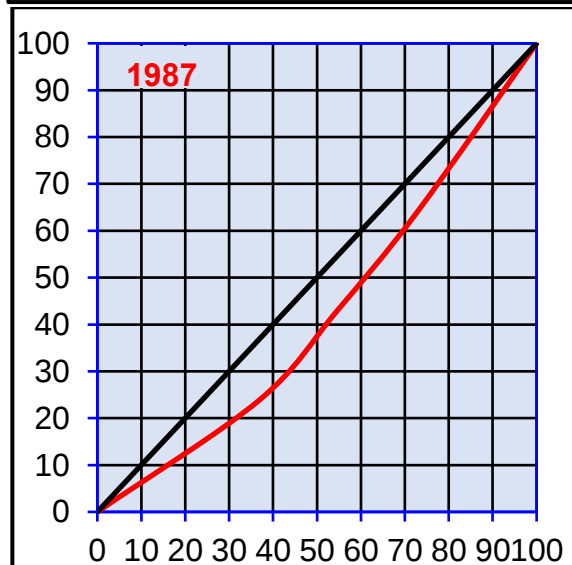
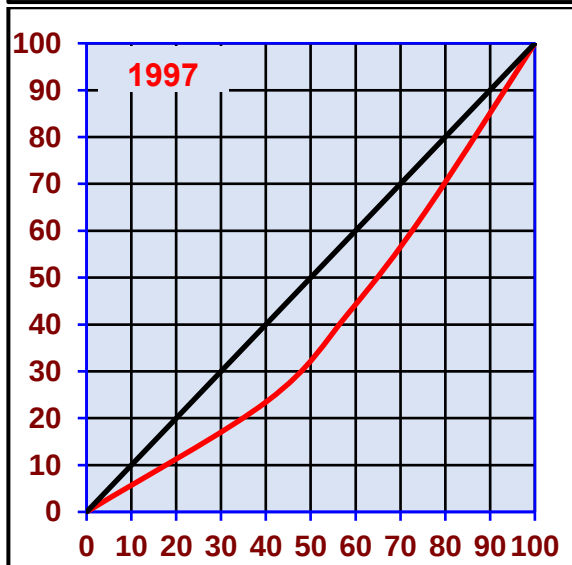
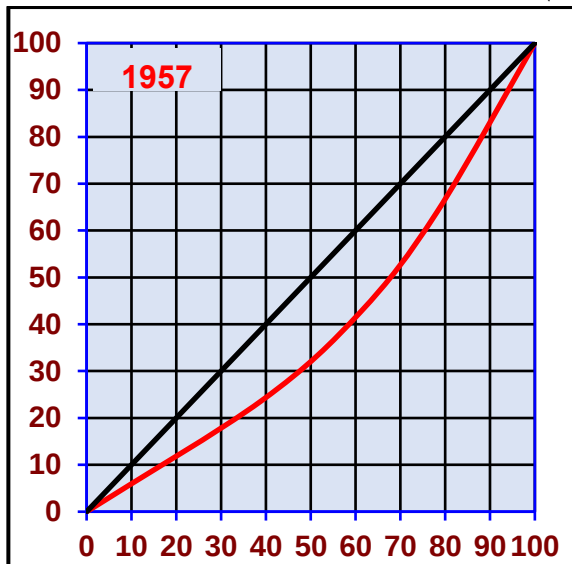
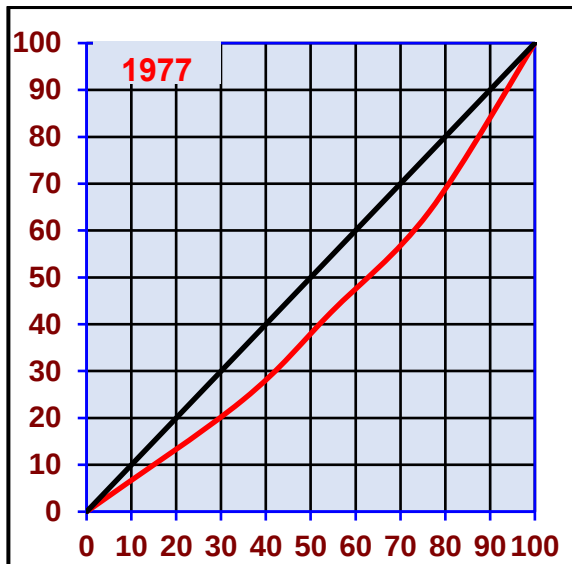
شكل (٣) التطور الزمني لنسبة التركيز السكاني في منطقة الدراسة للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)



المصدر: الباحث اعتماداً على معطيات جدول رقم (٤) ومخرجات برنامج (Excel).

٢-٢. منحنى لورنز (Larena Curve). يعد هذا المنحنى من الوسائل المستخدمة في معرفة مدى التساوي أو عدمه في توزيع السكان لمنطقة ما، إذ يجسد منحنى لورنز بياناً العلاقة بين سكان الوحدة الإدارية ومساحتها؛ لمعرفة مدى انتشار أو تركيز في المكان فوق رقعة المركز المساحية مع مراعاة مستوى الكثافة السكانية في كل ناحية من نواحي القضاء، ولهذا فهو يستخدم كذلك لتحقيق الانحدار السكاني الكثافي في وحده مساحية

معينة (الحسناوي مصدر سابق ص ١٧٣). ولتوضيح ذلك فأن توزيع سكان القضاء يكون مثالياً في حالة تركيز (١٠%) منهم على مساحة (١٠%) من جملة مساحة القضاء، أو (٤٠%) منهم على مساحة (٤٠%) من جملة مساحة القضاء وهكذا، وقد تم إجراء الحسابات اللازمة لإيجاد العلاقة بين توزيع السكان والمساحة بالوحدات المكانية المنطقة الدراسة للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)، ثم تم تحليلها بيانياً في الشكل (٤)، وعلى هذا الأساس أمكن تحليل تطور العلاقة المكانية / المساحية على النحو الآتي: شكل (٤) العلاقة بين توزيع السك ان والمساحة باستخدام منحني لورنز للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢).



تدل منطقة عدم التماثل المتزايدة مساحتها تعداداً بعد الآخر على اتجاه السكان نحو التركيز، فقد ظهر المنحنى الخاص بتعداد (١٩٨٧) مقترباً من خط التوزيع المثالي ليبرهن على انتشار السكان وبعدهم من التركيز، حيث توزع (٥١٪) من سكان القضاء على مساحة (٤٠٪) ونسبة (١٠٪) من السكان على مساحة (٦)، وبتباعد هذا المنحنى من خط التوزيع المعادل يزداد السكان تركيزاً فوق مساحة المنطقة، وقد ظهر هذا الاتجاه نحو التركيز جلياً في المنحنى الخاص بعام (٢٠٢٢)، حيث تركز (٥١٪) من السكان على مساحة تقلصت إلى (٣٥٪) من جملة مساحة المنطقة، و (٢٠٪) على مساحة (١٠٪)، ويتبع هذا التغير البياني للمنحنى تغيراً آخر يرتبط بالكثافة التي تتزايد بابتعادها من خط التوزيع المثالي، ويعود هذا إلى تزايد السكان في نواحي القضاء باطراد، بينما تبقى مساحة تلك النواحي ثابتة تقريباً. أن نتائج منحنى لورنز تتفق تماماً مع نسبة التركيز السكاني، إذ يميل توزيع السكان في عموم منطقة الدراسة للانتشار المنتظم، ومن هذا المنظور يمكن أن يكون المنحنى الخاص بقضاء الحويجة أكثر مثالية إذا ما تم التخطيط له بشكل سليم يضمن إعادة توزيع سكان المدن والمناطق المكتظة على المناطق الأقل كثافة سكانية، وذلك بمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة.

٢-٢. دليل إعادة توزيع السكان. فبعد عرض ملامح توزيع السكان في قضاء الحويجة ومعرفة أماكن تركيزهم وتشتتهم وفق معايير التوزيع لا بد بعد ذلك من تحديد حجم السكان المراد إعادة توزيعهم وهذا يمكن أن يتم باستخدام دليل إعادة توزيع السكان، إذ تعد ظاهرة إعادة توزيع السكان عملية ديموجرافية يقوم بها السكان لاستعادة التوازن في المجتمع نتيجة للتغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية (البحيري، ٢٠٠٠، ص ١)، ويقيد هذا الدليل في قياس إعادة توزيع السكان بين تعداديين، وتشير قيمته إلى نسبة السكان في التعداد الأخير الذين يجب أن يتم توزيعهم على النواحي لتحصل على نفس نسب التوزيع الجغرافي للسكان التعداد السابق له، (مختار، ٢٠١١، ص ١٦٢) وبحساب دليل إعادة توزيع السكان في نواحي قضاء الحويجة الموضح في جدول (٥)، تبين أن دليل إعادة توزيع السكان كان مرتفعاً في بداية مدة الدراسة، حيث إن قيمة الدليل لم تنزل عن (١٠٪) للمدة (١٩٧٧-١٩٨٧)، وفي الفترات اللاحقة بداية من الفترة التعدادية (١٩٨٧-١٩٩٧) أخذ المؤشر في الانخفاض، حيث بلغ (٨.٥٧٪) وظل يواصل انخفاضه حتى بلغ أدناه في الفترة من (٢٠٠٩-٢٠٢٢)، وبحساب مؤشر دليل إعادة توزيع السكان في نواحي القضاء خلال الاخيرة الأخيرة أمكن تصنيف نواحي منطقة الدراسة إلى فئتين طبقاً للتغير في نسب دليل إعادة توزيع السكان، إذ ضمت الأولى ناحية مركز القضاء وناحية الزاب، جاءت نسب دليل إعادة توزيع السكان فيها سالبة، فقد احتلت ناحية المركز أكبر نسبة دليل إعادة توزيع سالبة بلغت (-٠.٤١٪)، كما ظهر الدليل سالباً في ناحية الزاب التي بلغ (-٠.٠٥) نتيجة لانخفاض المناطق الزراعية فيهما. أما الفئة الثانية فقد ضمت النواحي التي جاءت نسبة الدليل بها موجبة، وهي ناحية الرياض والعباسي وفي كلا الحالتين فأن حجم السكان المراد إعادة توزيعهم من إجمالي القضاء خلال المرحلة الاخيرة لا يمثل نسبة كبيرة فقد بلغ (٢٩٩٠) نسمة، وهو يمثل عدد قليل لا يتطلب جهداً كبيراً إذا ما أحسن التخطيط له ومعرفة اتجاهاته، غير أن هذا الأمر يتطلب مراعاة البيئة الطبيعية والظروف الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الدراسة.

جدول (٥) مؤشر إعادة توزيع السكان في قضاء الحويجة للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)

السنة	مركز قضاء الحويجة	العباسي	الرياض	الزاب	القضاء
١٩٧٧-١٩٥٧	٤,٣٨	٢,١٣	١,٧٩-	٤,٧٢-	١٣,٠٢
١٩٨٧-١٩٧٧	١,٩٨-	٢,٢٦	٣,٦١-	٣,٣٢	١١,١٧
١٩٩٧-١٩٨٧	٣,٧١-	٠,٥٧-	٢,٧٤	١,٥٥	٨,٥٧
٢٠٠٩-١٩٩٧	٠,٢٤-	٠,٧٩-	٣,٦١	٢,٥٨-	٧,٢٢
٢٠٢٢-٢٠٠٩	٠,٤١-	٠,٢	٠,٢٦	٠,٠٥-	٠,٩٢

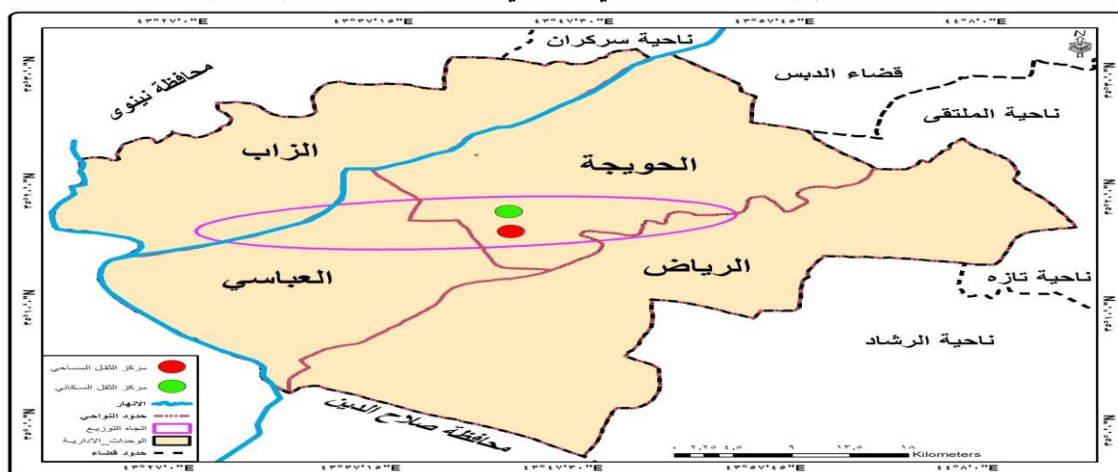
المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على بيانات جدول رقم (١، ٢).

المبحث الثالث مؤشرات التركيز السكاني باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

تم استخدام بعض الوسائل التحليلية باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) التي لها أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية لمعرفة الصورة التي يتوزع بها السكان من حيث التركيز والانتشار المكاني ومن أهم تلك المؤشرات ما يلي: تحليل مركز الثقل السكاني والمساحي (Central Feature): يعرف بأنه النقطة التي تتوسط التوزيع المتساوي للظاهرة على رقعة المساحة، وتؤخذ نقطتا ارتكاز المكان والسكان أساساً لمقارنة

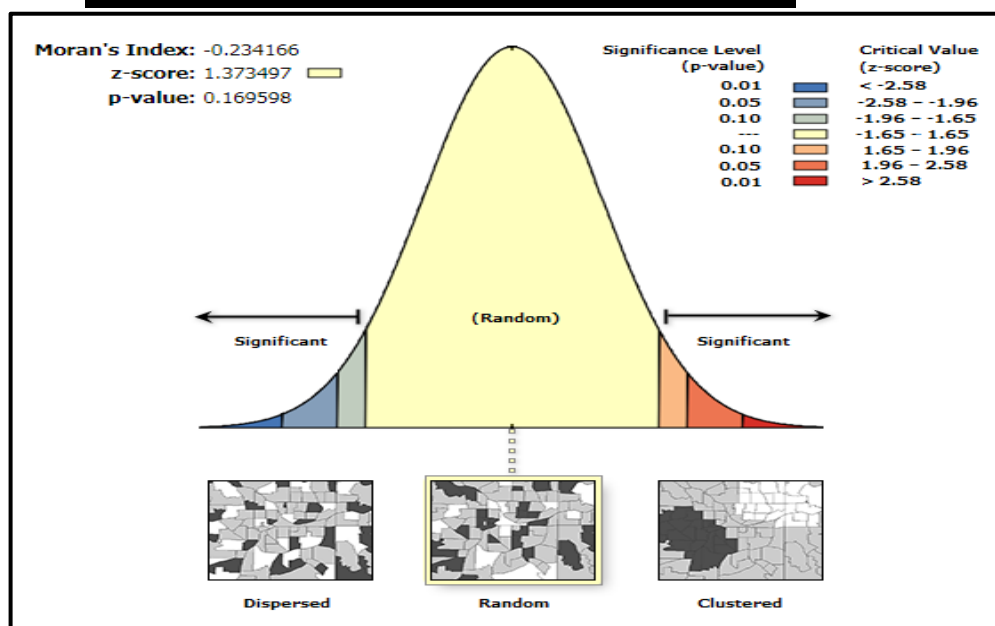
الظواهر الأخرى (مشتقى، ٢٠١٠، ص ٧٦٧)، وبهذا فإن مركز الثقل لا يكون بالضرورة منطقة للتركز السكاني، وإنما قد يكون منطقة خالية من السكان تماماً. فمن خلال خريطة (٥) يتبين لنا أن مركز الثقل السكاني والمساحي يقعان في ناحية المركز، مع انحراف مركز الثقل السكاني نحو الشمال بمسافة ٣ كم من مركز الثقل المساحي، لذا فإن عدم تطابق نقطة ارتكاز السكان على نقطة ارتكاز المكان، يعطي دلالة على اختلال التوزيع السكاني على مساحة القضاء، لأن توافق وقوع مركزي الثقل المكاني والسكاني في نقطة واحدة يدل على توازن توزيع السكان حول تلك النقطة، وبالعكس يشير ابتعادهما عن بعض إلى سوء التوزيع وميل السكان للتركز بنفس اتجاه حركة مركز الثقل السكاني، ويمكن أن يفسر هذا الاتجاه في ضوء قوة الجذب السكاني المتمثلة في مركز قضاء الحويجة الذي يظهر على الخريطة بشكل بؤرة واسعة لتجمع السكان وتركزهم فضلاً عن ميل السكان ورغبتهم الشديدة للالتفاف حول نهر الزاب والمشاريع الإروائية المتفرعة منه وطرق النقل الرئيسية، في حين يأخذ التركيز السكاني بالانخفاض التدريجي كلما ابتعدنا عن تلك العوامل وهذا ما اظهره اتجاه التوزيع المكاني للسكان.

خريطة (٥) مركز الثقل السكاني والمكاني لقضاء الحويجة لعام (٢٠٢٢)



المصدر: تنظيم الباحث اعتماداً على مدخلات البيانات السكانية ومخرجات برنامج (Arc Arc Gis 10.8). معامل الارتباط الذاتي المكاني (Spatial Autocorrelation (Moran's I). يعد دليل موران (Moran Index) أحد المقاييس المهمة في الكشف عن مدى الارتباط الذاتي بين عناصر الظاهرة المدروسة ويقيم نمط التوزيع المكاني لها هل هو نمط مشتت ام منتظم ام هو عشوائي، وان كل من درجة (z-score) و (p-value) تقييم اهمية ذلك. وتتراوح قيمة الدليل بين (- ١) و (+ ١) فإذا كانت قيمة الدليل قريبة من موجب واحد فان ذلك يدل على النمط المتجمع، ما إذا اقتربت قيمته من سالب واحد فان ذلك يدل على النمط العشوائي ويتباين نمط التوزيع بين التجمع والانتظام والعشوائية حسب قيمة الدليل (عودة ٢٠٠٥، ص ١٠٩). وتبين من التقرير الاحصائي لمعامل مورينز لعام (٢٠٢٢)، ان نمط التوزيع هو النمط العشوائي (Random) وهو النمط الذي يتلائم مع توزيع السكان حسب الوحدات الإدارية، وان جميع أنواع البيانات الإحصائية تميل الى التوزيع العشوائي، فقد كشفت نتائج تطبيق مؤشر (Moran's Index) في الجدول (٦) وشكل (٥)، أن قيمة (Zscore) جاءت سالبة حيث بلغت (-١.٢٠٧٣٦٦)، اي ان القيمة المراقبة لدليل (Moran's Index) اقل من القيمة المتوقعة لدليل (Moran's Index) مما دل ذلك على قبول فرضية عدم التي تنص على انه لا يوجد تجمع مكاني محدد للسكان في القضاء، إذ تكشف النتائج أن التوزيع المكاني للسكان في المنطقة يُظهر خصائص تجمعية منخفضة، حيث يتوزع السكان بشكل كبير في مجموعات عشوائية في منطقة الدراسة.

شكل (٥) التقرير الاحصائي للسكان لعام (٢٠٢٢) بتطبيق معامل الارتباط الذاتي المكاني (Moran's I)



المصدر: تنظيم الباحث اعتماداً على مدخلات البيانات السكانية ومخرجات برنامج (Arc Arc Gis 10.8) جدول (٦) نتائج تطبيق مؤشر (General G) للمستوطنات الريفية في قضاء الدبس لعام (٢٠٢٣).

Moran's Index: القيمة المراقبة	0.000021
Expected Index: القيمة المتوقعة	0.000026
Variance: التباين	0.000000
Z-score: قيمة	-1.207366
p-value: قيمة	0.227291

المصدر: تنظيم الباحث اعتماداً على مدخلات البيانات السكانية ومخرجات برنامج (Arc Arc Gis 10.8). واستناداً إلى ما تقدم. ولغرض خلق نوع من التوازن في توزيع السكان لابد من العمل على إعادة توجيه عجلة السكن صوب الأجزاء الجنوبية والغربية التي تعاني من تخلخل سكاني وينبغي هنا تقليص حجم الهجرة الوافدة إلى مركز القضاء، عن طريق تبني سياسة تنمية متكاملة تأخذ على عاتقها مهمة السيطرة على حركة السكان المكانية، فضلاً عن تعزيز مبدأ النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام وتوزيع ثمار التنمية والاستثمارات بشكل عادل على جميع المناطق.

١- الاستنتاجات:

- ١- بينت الدراسة أن نسبة التركيز السكاني في منطقة الدراسة بلغت (١٥,٢٪) خلال المرحلة الأخيرة، مما يدل على تركيز السكان مع إمتداد طرق النقل والأنهار والمشاريع الإروائية أو بالقرب من المركز الحضري للإفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المدن وإبتعادهم عن التشتت.
- ٢- توصلت الدراسة إلى وجود سوء في التوزيع، وذلك من خلال منحى لورنز حيث أشار إلى أبتعاده عن خط التماثل، كما أظهرت الدراسة إن العوامل الطبيعية أثر واضح في رسم صورة توزيع السكان وتباينها من وحدة إدارية لأخرى.
- ٣- ظهر من خلال إستخدام مركز الثقل السكاني والمكاني وأداة (إتجاه التوزيع) أن إتجاه التوزيع للسكان يأخذ شكلاً بيضوياً أقرب الى الدائرة وباتجاه شمالي شرقي جنوبي غربي. مع إمتداد الطرق الرئيسية في منطقة الدراسة والمتمثلة بطريقي (كركوك-رياض) و(كركوك-منزلة).

٢- التوصيات:

- ١- القيام بأجراء دراسات متنوعة بمختلف الاختصاصات الأكاديمية بغية الحصول على قاعدة معلومات احصائية عن السكان، لوضع الخطط التي من شأنها معالجة ظاهرة التركيز السكاني والسيطرة عليها.
- ٢- ضرورة إعطاء أهمية كبيرة للطرق الريفية وربطها بالمراكز الحضرية خاصة تلك المتباعدة منها وذلك عبر زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية.
- ٣- لغرض خلق نوع من التوازن في توزيع السكان توصي الدراسة بضرورة التوسع في إقامة المشاريع الأروائية وخاصة في المناطق التي تسمح بزيادة السكان والاستيطان فيها.
- ٤- استخدام نظم المعلومات الجغرافية لإدارة وتحليل وإظهار المعلومات ذات البعد المكاني.

الجبوري، حسون عبود ديعون ، التحليل المكاني للتركز السكاني وطرق قياسه في محافظة القادسية للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٧م)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب، المجلد ١٤، العدد ٣، جامعة القادسية، ٢٠١١. الحسنوي، جواد كاظم، التوزيع الجغرافي لسكان صلاح الدين ونيوى للمدة (١٩٧٧-١٩٩٧)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قدمت الى كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥. الدوري، نجم عبدالله احمد ، تغير التوزيع الجغرافي لسكان قضاء الدور ١٩٧٧-١٩٩٧ وافاقه حتى عام ٢٠٠٧ ، مجلة جامعة تكريت ، العدد ٣٢ ، ٢٠٠٢. الزيادي، حسام صبار هادي، خريطة توزيع السكان في قضاء حلبجة شمال شرق العراق دراسة كارتوغرافية - سكانية، مجلة كلية التربية، المجلد ٢، العدد ٤٩، جامعة واسط، ٢٠١٧. شلش، علي حسين ، دراسة تحليلية لاحصاءات السكان في الاردن، مجلد الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد (٣)، ١٩٦٥. عثمان، باسم عبد العزيز عمر ، عدنان عناد غياط العكلي، جغرافيات السكان اسس وتطبيقات، ط١، مكتبة دجلة، بغداد، ٢٠٢٠. العثمان، باسم عبدالعزيز ، سكان محافظة القادسية، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير (غير منشورة) قدمت الى كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩١. عودة، سميح أحمد، أساسيات نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في رؤية جغرافية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٥. غلاب، محمد السيد ، ومحمد صبحي عبدالحكيم، السكان ديمغرافياً وجغرافياً، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧. غلاب، محمد سعيد ومحمد صبحي عبد الحكيم، السكان ديموغرافياً، القاهرة، دار الجيل للطباعة، ١٩٦٣. الكناني، صباح خلف جبر ، استعمالات الأرض الدينية واثراها في تطوير الاستعمالات الحضرية لمدينة النجف الاشرف، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة احصاء كركوك، تقديرات توزيع سكان محافظة كركوك حسب الوحدات الإدارية و البيئة والجنس لعام ٢٠٢١. ملحق (١) التوزيع النسبي لسكان قضاء الحويجة بحسب الوحدات الإدارية للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)

السنة	مركز قضاء الحويجة	العباسي	الرياض	الزاب	المجموع
١٩٥٧	١٢٣٥٨	٦٨٨١	٦٨٨٧	٥٤٠٧	٣١٥٣٣
١٩٧٧	٢٢٤٢٨	١٢٦٨٤	١٥٢٢٧	١٤٠٩٤	٦٤٤٣٣
١٩٨٧	٣٨٢٨٢	١٨١٤٠	٢٨٣٤٤	١٩٣٠١	١٠٤٠٦٧
١٩٩٧	٧٠٧٠٢	٣١٤٢٣	٤٢٧٧١	٢٩٦٧٨	١٧٤٥٧٤
٢٠٠٩	١٠٤٣٥٤	٤٨١٣٩	٥٣٥٠٥	٥٠١٥١	٢٥٦١٤٩
٢٠٢٢	١٣٣٧٣٦	٦٠٤٢٦	٦٧٠٤٥	٦٣٨١٧	٣٢٥٠٢٤

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على بيانات جدول رقم (١) ملحق (٢) توزيع النسبة التراكمية لسكان ومساحو قضاء الحويجة بحسب الوحدات الإدارية للمدة (١٩٥٧-٢٠٢٢)

الوحدة الإدارية	المساحة	١٩٥٧	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٩	٢٠٢٢
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
	التراكمية	التراكمية	التراكمية	التراكمية	التراكمية	التراكمية	التراكمية
مركز قضاء الحويجة	٢٣,٨٤	٣٩,١٩	٣٤,٨١	٣٦,٧٩	٤٠,٥	٤٠,٧٤	٤١,١٥
العباسي	٤٢,٦	٦١,٠١	٥٤,٥	٥٤,٢٢	٥٨,٥	٥٩,٥٣	٥٩,٧٤
الرياض	٧٨,٧٣	٨٢,٨٥	٧٨,١٣	٨١,٤٦	٨٣	٨٠,٤٢	٨٠,٣٧
الزاب	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على بيانات جدول رقم (١).